الفصل الأول

تحديد المفاهيم الأساسية

تعتبر المفاهيم ركنًا أساسيًا في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولاً لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يُعد متطلبًا ضروريًا لذلك؛ لهذا ارتضيت أن أبدأ بتحديد بعض المفاهيم التي يكثر تداولها في الموضوعات اللاحقة من هذه الدراسة.

١- العلم: «إن العلم يعد نشاطاً إنسانيًا هادفًا، قوي الدوافع، رفيع القيمة، ممتاز التنظيم، يتميز بأسلوبه في البحث (الذي يعرف بأسماء كثيرة، مثل «الطريقة العلمية»، و«طريقة الملاحظة والافتراضات الممكن إثباتها» .وهدفه هوالتوصل إلى معرفة الأشياء غير المرئية (الأشياء المتماثلة، والقوانين، والعلاقات، والأسباب، والحقيقة) على أساس أسلوب الملاحظة (الأشياء، والأحداث، والعمليات)[١]. وهناك تعريف آخر للعلم هو (المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة الظواهر وأصولها التي تخضع للملاحظة والدراسة»[٢].

وهناك من يرى في العلم كمًّا من المعارف يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين، وهناك من يرى أن العلم هو المنهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة[٣].

ولعل مرجع الاختلاف هو الخلفيات المعرفية التي تتحكم في رؤية الباحثين، ويضاف إلى ذلك التطورات المتلاحقة التي أصابت مفهوم العلم وأثر الثورات العلمية في النماذج المعرفية السائدة. فالعلم نشاط إنساني هادف ومنظم يحدوه الكشف عن الحقيقة كما

---

(١) محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للعلم (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٩٨٩)، ص ١٤.

(٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 11، (القاهرة: مكتبة وهبة، (١٩٩٠)، ص ١٩.

(٣) نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٢٤.

يستهدف الفهم والتفسير.

٢- السياسة: السياسة عند العرب المسلمين تعني: الرياسة، وساس الأمر سياسة: قام به: والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه[١]. فالسياسة في المنظور الإسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح، يقول الماوردي: «وأنت أيها الوزير أمدك الله بتوفيقه..... تدبر غيرك من الرعايا، وتتدبر بغيرك من الملوك، فأنت سائس ومسوس... وبيدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك وفسادها منسوب إليك واعلم أيها الوزير، إنك مباشر لتدبير ملك له أسٌّ وهو الدين المشروع، ونظام هو الحق المتبوع»[٢].

ويقول أيضًا: «إن قواعد الملك مستقرة على أمرين؛ سياسة، وتاسيس فأمَّا تاسيس الملك فيكون في تثبيت أوائلة ومباديه، وإرساء قواعده ومبانيه، وتنقسم ثلاثة أقسام: تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، وأما سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره فتشمل على أربعة قواعد؛ وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقدير الأموال»[٣].

ويقول الشيزري: «لما كانت الرعية ضروبًا مختلفة، وشعوبًا مختلطة، متباينة الأغراض والمقاصد، مفترقة الأوصاف والطبائع، افتقرت ضرورةً إلى ملك عادل يقَوِّم أودها، ويقيم عمدها، ويمنع ضررها ويأخذ حقها ويذب عنها ما أشقها، ومتى خلت من سياسية تدبير الملك كانت كسفينة في البحر اكتنفتها الرياح المتواترة، والأمواج المتظاهرة قد أسلمها الملاحون واستسلم أهلها إلى المنون»[٤].

---

(١) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، جـ٦، (بيروت: دار صادر للطباعة ١٩٥٦، ص ١٠٨.

(٢) أبو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسيوني، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة، ١٩٨٦ص ٣٩ - ٤١.

(٣) أبو الحسن الماوردي: تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق رضوان السيد(بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٨٧، ص ٢٠٣ - ٢٠٧.

(٤) عبد الرحمن الشيزري: المنهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله الموسي، (الأردن، الزرقا: مكتبة المنار، ١٩٨٧) ص ص ١٦٣-١٦٥.

أما ابن عقيل الفقيه الحنبلي، فقد عرف السياسة: «السياسة ما كان فِعْلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفسادوإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي»[1].

نستخلص مما سبق أن مدار السياسة حول الرعاية والتدبير لشئون الناس وهدفها تحقيق الصلاح.

وتعرف السياسة لدى المدرسة الغربية بأنها «فن حكم الدولة» كما جاء في دائرة المعارف الكبرى، كما يعرف علم السياسة بانه «علم حكم الدول أو دراسة المبادىء التي تقوم عليها الحكومات، والتي توجه هذه الحكومات في علاقتها بالمواطنين وبالدول الأخرى[2].

وهناك تعريف آخر للسياسة «هي العملية التي خلالها تصنع الجماعة القرارات، ومفهوم الجماعة يمكن أن يضيق فيشمل الأسرة أو يتسع للجماعة الدولية، كما أن القرار السياسي يمكن الوصول إليه عن طريق العنف، والنقاش، والتراضي، والمساومة أو عبر التصويت»[3].

أما هارولد لاسويل» فيعرفها «السياسة من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ ويذهب إلى القول: إن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائمًا النفوذ والقيم، وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير[4].

والمستخلص من تعاريف علم السياسة لدى المدرسة الغربية هو تمحورها في الأغلب الأعم حول محورين رئيسيين، وهما: محور دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة أو القدرة والتصارع عليها، وقد شهد تعريف علم السياسة تطورات

---

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد الفقي، (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٣)، ص ١٣.

(1) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (لبنان: بيروت، ١٩٨٦)، ص ص ٧-٩.

(3) Rod HAGUE, MARTIN HARROP,COMPARATIVE GOVERNMENT SECOND EDITION, (U.S.A: Humanities press internatioanl, 1990), p.3.

(4) Harol.lasswel, politics: who? gets what? when? How? (NWE york: Miridian Book, 1958), p.13.

عديدة، بسبب التطورات العلمية، والنماذج الفكرية التي تسود تلك المراحل والتطورات. ففي العصور المتقدمة كان التركيز على الدولة وأشكالها وطرق تسيير هياكلها، والعلاقات فيما بين تلك الهياكل، ثم برز مفهوم الجماعة مع مطلع القرن ثم بدأ التركيز على السلوك مع المدرسة السلوكية وهكذا تعددت التعاريف الخاصة بعلم السياسة[١].

٣ـ المنهج: المنهج والمنهاج: الطريق الواضح ، ونهج الطريق أبانه وأوضحه، ونهجه أيضًا سلكه[٢]. قال الله تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾.[٣] قال القرطبي: المنهاج: الطريق المستمر وهو النهج والمنهج، أي البين[٤].

وفي الاصطلاح الحديث يشير المنهج إلى: (الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة)[٥].

والمنهاج كما يراه حامد ربيع: (هو طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدد مسبقًا) ومناهج البحث عنده تتضمن الطرق والوسائل، فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسك الظاهرة وكشف هويتها، أما الوسائل فهي الأدوات التي نمتطيها لنصل إلى الحقيقة[٦].

وهكذا نلحظ أن حامد ربيع يجمع بين الطرق والوسائل أي القواعد المتبعة والوسائل المستخدمة في السعي نحو الوصول إلى الحقيقة. ويتسع تعريف المنهج ليتضمن أسس صياغة المفاهيم، والفرضيات، وإقامة الملاحظات، وبناء القياسات، وإجراء التجارب

---

(1) Mary grisez kweit, and Robert w. kweit, concepts and methods for political analysis, (U.S.A: Printice -hall INC, 1981), pp. 9-15.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (لبنان، بيروت: المكتبة الأموية، ١٩٧٨)، ص ٦٨١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٤) محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، جـ 6، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤) ص ٢٠٢.

(٥) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط ٣ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧) ص ٥.

(٦) حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، (محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد للعام الدراسي ٧٠ / ١٩٧١)جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة. ص ٦.

والاختبارات، وبناء النماذج والنظريات، وإجراء التفسيرات، وإقامة التوقعات[1].

والمناهج في حالة تطور مستمر لا تجمد على حال واحد، ذلك أنها تؤثر في الظواهر التي تدرسها، كما أنها تتأثر بها، إذ عبر المنهج ننظر إلى الظواهر وخلالها نقترب منها لسبر غورها، وكشف علاقاتها وارتباطاتها. والمناهج تستطيع أن تقدم لنا صوراً حقيقية أو قريبة من الحقيقة كلما حرصت على استيعاب جميع المتغيرات، وعلى العكس من ذلك، فإن الكثير من الحقائق تأتي مبتورة ومشوهة ومرد ذلك هو اتباع مناهج قاصرة أو انتقائية عملت على أبعاد الكثير من المتغيرات أو بعضها، لاعتبارات تتعلق بخلفية الباحث. وتتعدد المناهج بتعدد الظواهر محل البحث والدراسة، وقد يصلح منهج للتعامل مع ظاهرة ولكنه قد يعجز مع أخرى. كما أن المنهج يضمر الخلفية الثقافية والاجتماعية للبيئة التي ولد فيها، والنسق الفكري الذي يكتنف صائغه والنموذج المعرفي الذي ساد تلك الحقبة التي ظهر فيها، ومن ثم فإن ضرورة التعامل بحذر مع أي منهج لا مفر منها عند استخدامه في بيئته وبالأحرى في البيئة المتباينة مع بيئة ولادته، وإمكانية إعادة تفكيكه وصياغته من جديد ليلائم الحقائق الجديدة. ويلعب النموذج الفكري دوره في بناء المناهج والنظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن المنهجية تقوم بدور (الواصلة بين عناصر ثلاثة هي: الإطار المفاهيمي أو المرجعي – تقنيات البحث ووسائله – الخطوات المنطقية والإجرائية التي تتم بين العنصرين)[2] كما يلعب المنهج دوراً مهمًا في تعريف المشكلات التي يمكن دراستها بطريقة علمية، ويساعدنا على الحصول على البيانات، ونقل تلك النتائج إلى المشتغلين بالبحث[3]. كما يقوم المنهج بوظائف التوقع والوصف، وصياغة المفاهيم. والمنهجية الفاعلة هي التي تجعل صاحبها قادراً على البحث والتحقق، والكشف والاختبار، للوصول إلى حقائق يعجز غيره عن الوصول إليها بدون أداة منهاجية، والمنهاجي المقتدر وحده يستطيع أن يحكم على مناهج الغير ومدى

---

(1) Abraham Kaplan, the conduct of inquiry, (pennsylvania: chandler publishing company, 1964), p. 23.

(٢) مصطفى ناجي، «النظرية والمنهجية والتقنية» في جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، (الكويت: دار العروبة، ١٩٨٨)، ص ٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٧.

سلامتها، كما يستطيع أن يحكم على منتوجاتهم المعرفية (المعلومات المكتشفة)، كما تعمل المناهج على توليد المعارف عن القضايا التي كانت قبل ذلك في عداد المبهمات، بالإضافة إلى كون المنهج يقوم بدور رئيس في بناء النظرية أو اختبارها أو إعادة صياغتها.

٤- المدخل أو الاقتراب APPROACH: «يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقي خلالها الأسئلة والبيانات الملائمة»[١]. كما يمكن تعريفه: «فالمدخل يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث»[٢]. يمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها السياسة. والملاحظ أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية: العلوم الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع: فيقولون: الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقترن بالقوى السياسية والظواهر المختلفة، كظواهر العنف السياسي مثل: الثورات والانقلابات، والحروب الأهلية، والمظاهرات، والاغتيالات السياسية، وظواهر الاغتراب والصراع الاجتماعي، ثم القوى السياسية الهامة كالمؤسسات والسلطة والمسئولين عن عملية صنع القرار.

كما يمكن أن يرتبط المدخل بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها في مجموعات بسبب كثرتها، وفقًا للاعتبارات البيئية أو الأيدلوجية[٣]. ويستخدم الاقتراب كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويُعينُهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم، لذلك فإن الاقتراب يؤثر في اختيارنا للمناهج والوسائل المستخدمة في الدراسة. والاقترابات فيها العام الذي يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها،

(1 , 2) Vernon van dyke, political science, A philosophical analysis, (stanford university press, california 1960), pp.34, 114.

-محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة ١٩٧٨)، ص ١٥٧.

(٣) محمد محمود ربيع، المرجع نفسه، ص ١٥٨.

ويتناول عدداً كبيراً من الظواهر: مثل الاقتراب السلوكي، والبنائى الوظيفي، واقتراب تحليل النظم، وهناك اقترابات خاصة تتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناولها عبر ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب – واقتراب السمعة – واقتراب صنع القرار[١]. فالاقترابات هي وسائط بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها، استناداً إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، وهكذا فإذا كان العامل الذي جلب اهتمامنا سياسيًا، نسبنا الاقتراب إليه وأطلقنا عليه الاقتراب السياسي أو المدخل السياسي، وإذا كان العامل اقتصاديًا، كان المتبع هو الاقتراب الاقتصادي وهكذا[٢].

والاقتراب يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية مُعيَّنة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته[٣].

والاقتراب يحمل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه، ومن ثم يتوجب على متبع اقتراب معين سبق لغيره استخدامه، أن يتعامل معه بحذر، ويعمل على اختباره واكتشاف خلفياته، إذا قدر لعمله أن يتوَّج بالنجاح.

٥- النموذج: MODEL: هو «عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أيْ أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع»[٤]. والنموذج هو «أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة، يقوم

---

(١) فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمسن، ١٩٧٨)، ص ص ٨-٩.

(٢) عبد المعطي محمد عساف، ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الأردن، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٤) ص٥٣.

(٣) محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: منشورات، جامعة قاريونس، ١٩٩٤)، ص ١٠٤.

(٤) محمد زاهي المغيربي، المرجع نفسه، ص ١٠٥.

على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة بنائية، بمعنى أنها تُعنى بالتغير في آن واحد لعناصر النموذج، بحيث إن التغير في أحد هذه العناصر يجر تلقائيًا التغير في بقية العناصر بحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وغالبًا ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي »[1].

إن فكرة النموذج انتقلت إلى الدراسات الاجتماعية ثم السياسية من عالم البيولوجية، حينما حاول علماء الاجتماع أن يستفيدوا من التطورات العلمية الكبيرة التي تحققت في العلوم الطبيعية، وركزوا على الأطر المنهجية التي حملت الكثير من مفاهيمها إلى حقول الدراسات الاجتماعية والسياسية، كمفهوم النظام، والنموذج. لقد شبه الاجتماعيون المجتمع بالكائن الحي وأحدثوا تناظراً بينهما، ومن هنا جاءت فكرة النموذج كمناظر للواقع المعقد وتبسيط له، رغبة من الباحثين في دراسة ذلك الواقع عبر بناء مناظر له. والنموذج يسمح بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وإبراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول إلى كشفها بدون النموذج، ويظل النموذج بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما. وتلعب النماذج أدواراً في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون أن تبلغ مرتبة التفسير للموضوعات والقضايا المختلفة، كما تقوم النماذج بأدوار إعلامية أو تقوم باقتراح مشاكل جديدة للبحث[2]. والنماذج ذاتها تعبًّا بالمضامين الأيديلوجية التي يعتنقها صانع النموذج، ومن ثم فإن استخدام النموذج يستدعي الحذر. لقد تعددت صور النماذج في علم الاجتماع فهناك نموذج « تالكوت باسونز »، وفي الاقتصاد نموذج « ليونتيف » وفي العلوم السياسية نموذج « ديفيد إستون » وفيما يلي نموذجه المبسط لعمل

---

(١) محمد السيد سعيد « المؤشرات، المقاييس، النماذج » في ودودة بدران (محرر)، البحث الإمبريقي في الدراسات السياسة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ١٥٤.

(2) A. lee Brown, rules and conflict, in introduction to political life, (New york: prentice - Hall. INC, 1981), pp. 136 - 137.
-Monte palmer, the interdisciplinary study of politics, (New يُنظر أيضا york: Harper and row publishers, 1974), pp. 10 -11.

النظام السياسي[1]:

(تصميم) جدول رقم ١ .

٦- النظرية: النظرية « مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكوِّن رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها »[2].

ويقول « مونت بالمر » Monte Palmer : إذا كان الفرض إقراراً غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة أمبريقيا. وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الأمبريقي (التحقق منها أمبريقيا) يمكن عندئذ الاستنباط منها افتراضات عدة[3].

فالنظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع. وإذا كان المنهج يحدد متغيرات معيَّنَة يحاول الاقتراب إلى الظواهر خلالها دون أن يقيم

---

(1)- David easton, analyse du systeme Politique, traduction de pierre rocheron, (paris: librairie armand colin, 1974), p.33.

– وانظر كذلك: موريس ديفرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ص ٢٢٨-٢٣٦.

– محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ (١، ٢)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١، ١٩٨٢.

(٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ط ١١ (القاهرة: مكتبة وهبة ، ١٩٩٠)، ص ص ٤٩ - ٥٠.

(3) Monte palmer , OP. cit., pp. 7-8.

علاقات بين تلك المتغيرات، أي: لا يوزعها بين متغيّر مستقل وتابع، فإن النظرية على العكس من ذلك، تحدد تلك المتغيرات وتحدد العلاقة بينها، في اقترابها من الظاهرة محل البحث والدراسة[1].

وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة علي استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها. والنظرية ليست أيديولوجية ثابتة بل هي أداة تتطور ويصقلها الاستخدام المستمر والاختبار الدائم لفرضياتها وهي تقوم بعملية الكشف والتفسير.

ولكن هذا لا يعني أن النظرية هي أداة مجردة بل على العكس، فإنها تحمل خلفيات فكرية وسياقات اجتماعية وثقافية وتاريخية لأولئك الذين عملوا على بنائهما وصياغتها، ومن ثمَّ فإن على أي باحث يريد أن يستخدم النظرية أن يكون على بيّنة من تلك القضايا.

إن النظرية تفيدنا كثيراً في عملية البحث، حيث إنَّها توجه البحث نحو مجالات مثمرة،كما أنها تضفي على نتائج البحث دلالة ومغزى، حيث إنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، وتمكنه من القدرة على التفسير في إطار أشمل وأكثر وضوحاً[2].

لقد سعي الكثير من الباحثين السياسيين لإرساء نظريات كبرى في العلوم السياسية، وتناولوا موضوعات شتى (التصويت، المشاركة، الثورات، العلاقات الخارجية للدول ..) وحاولوا تعميم ذلك إلاَّ أنَّ الواقع خيَّب آمالهم فتراجعوا عن ذلك، وأدركوا أن التركيز على النظريات ذات المدى المتوسط أو المدى الأصغر أكثر فاعلية، لأن الظاهرة السياسية يصعب ضبطها والتحكم فيها وينضاف إلى ذلك اختلاف القيم والثقافات والسياقات التاريخية التي تحيط بالظواهر السياسية، ومن ثم فإن التَّعميم يصطدم بخصائص الظاهرة السياسية.

---

(١) نصر محمد عارف: مرجع سابق، ص ١.

(٢) عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قاريونس ١٩٨٨)، ص ص ٤٤-٤٦.

وهناك علاقة كبيرة بين النظرية والمنهج، فإذا كانت النظرية تمثل دليلاً إرشاديًا للمنهج، فإن هذا الأخير يعمل على تطوير النظرية والتحقق من صدقها أو إعادة صياغتها لتلائم حقائق جديدة وتكون أقدر على الفهم والتفسير والتوقع. وهكذا تظل النظرية في حالة جدل وتفاعل بينها وبين المناهج ووسائل البحث العلمي وطرقه بصفة عامة، وكل ذلك النشاط يسهم في تطوير البحث العلمي، ويكسب النظرية والمناهج مصداقية ومقدرة على الاقتراب من الظواهر، وكشفها وإدراك علاقاتها وارتباطاتها المختلفة.

٧- القوانين العلمية: يعرف القانون على أنه «علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر»[١]. وهذه القوانين قد تأخذ الصيغة السببية، بمعنى أنَّ أي تغير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ربطًا سببيًا. وهناك قوانين تأخذ الصبغة الوظيفية، وتعني وجود علاقات ارتباطية بين ظاهرتين أو أكثر ولكن لا يشترط أن يكون أحدهما سببًا للآخر. ويمكن أن تعرف القوانين العلمية على أنها: «فروض خاصة بظاهرة معينة تم التحقق من صحتها»[٢].

إن القوانين تعبر عن حركة الظواهر في ظل شروط معينة، أو بصيغة أخرى فهي تعبر عن حركة الانتظام والتكرارية التي تأخذها بعض الظواهر تحت شروط معينة. إن القوانين في الدراسات السياسية والاجتماعية تتميز بالنسبية، فالقانون الذي قد يصدق في بلد معين في ظروف معيّنة قد لايصدق تحت ظروف أخرى في البلد ذاته، وبالأحرى في بلدان أخرى. كذلك فإن القوانين العلمية تظل تقريبية، وتخضع للتعديل المستمر الذي يحدث في وسائل القياس أو نتيجة تطورات علمية تظهر عدم دقة القوانين تلك.

٨- الأساليب المنهجية والوسائل: وتتعلق بالجوانب الإجرائية والتقنية في عملية البحث العلمي، إذ تعين الباحث على تنظيم عملية جمع البيانات عن الظواهر المختلفة التي يشملها البحث، وتندرج ضمن هذه الأساليب والوسائل: أساليب الملاحظة، وتحليل

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص ٤٥-٤٧.

(٢) فاروق يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١٢.

المضمون، والقياس، وأدوات أو وسائل المسح الاجتماعي كالمقابلة والاستبيان، واستخدام الاستمارات المتعددة في هذا الشأن، كذلك تندرج ضمن الوسائل والأساليب، تقنيات المعطيات ومعالجتها، وتقنيات الممارسة والتطبيق.

ويختلف العلماء في عملية التصنيف هاته، فهناك من يوسع دائرة الوسائل والأساليب لتشمل أدوات أخرى كالمسح الاجتماعي في حد ذاته، والنماذج التحليلية ودراسة الحالة، وهناك من يقصرها على البعض منها فقط. لقد شهد حقل تقنيات البحث وأساليبه تطوراً هائلاً نتيجة التطورات التكنولوجية، إذ أصبح الحاسوب يلعب دوراً مهمًا في عملية تخزين البيانات وحسابها وتصنيفها، كما أصبحت وسائل الاتصال تؤدي دوراً مهمًا في تطوير عملية البحث وتسهيل إجرائها. إلاَّ أنه يجب أن يكون حاضراً في الأذهان أنَّ تلك التقنيات ينبغي أن تكون منسجمة مع المنهجية المتبعة، فالبحث العلمي يشمل ثلاث ركائز أساسية؛ وهي النظرية والمنهج والتقنيات أو الوسائل والأساليب[1].

٩- وحدات التحليل Units of Analysis: ويقصد بها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته.

والباحث إذ يفترض علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإنه أيضا ينبغي أن يفترض فرضية تحدد أنواع الفاعل السياسي ومستوياته، الذي يظن أن تطبق عليه هذه الفرضية، هذه الفرضية تسمى وحدة التحليل والتي ينبغي أن تختار بعناية فائقة[2]. إن وحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو اتجاهًا، أو نمطًا سلوكيًا معينًا، فالفرد قد يكون هو وحدة التحليل لدراسة عملية التصويت في البرلمان مثلاً. أو يختار الباحث الدولة كوحدة لتحليل دراسة ظاهرة الديمقراطية مثلاً؛ إذا كانت الفرضية ترى أن البلد الغني والذي يمتلك مؤسسات سياسية ديمقراطية ، فالبلد (الدولة) هنا هي وحدة التحليل حيث يمتلك خصائص البلدان الغنية التي تمثل المتغير المستقل، وديمقراطية المؤسسات السياسية تمثل المتغير التابع.

---

(١) مصطفى ناجي، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٤.

(2) Janet B. Johnson, and Richard A. Joslyn, political science research methods, second edition, (washington DC: CQ press, 1991), pp. 53.

فالفرض البحثي يشير بداية إلى وحدة التحليل التي يختارها الباحث، كما يشير إلى السلوك أو الخصائص التي يمكن قياسها في تلك الوحدة[١]. كذلك فإنه يجب على الباحث الذي اختار وحدة تحليل معينة أن يلتزمها في مسار بحث كله[٢].

• **١ـ المتغيرات Variables**: «هي خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كمًّا أو نوعًا من هنا نظر إليها كمتغير. على اسبيل المثال متغير الطبقة الاجتماعية يمكن أن يأخذ أكثر من قيمتين: طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقة دنيا»[٣].

فالمتغيرات تستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو الأشياء القابلة للقياس، والمتغير يأخذ قيمًا صغيرة أو كبيرة، أو يصنف على أساس اللون أو الجنس، أو القوة والضعف أو الاستقرار والتوتر، أو السن أو الوضع الاقتصادي. والمتغيرات هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم، وحينما نتمكن من نقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة أو التجريب يتحول المفهوم إلى متغير يمكن مشاهدته أو قياسه، فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقول: إن مفهوم العنف الداخلي يمكن أن يترجم من حالته المجردة إلى متغير يطلق عليه «مؤشرات العنف الداخلي» الذي يمكن قياسه، بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب، والمظاهرات العنيفة، وعدد المصابين في المائة ألف نسمة خلال سنة، وأن مفهوم الصراع الدولي يترجم إلى متغير يدعى «مؤشر العدوان الدولي أو مؤشر الأعمال العدوانية الدولية»، حيث يمكن قياسها، وفقًا لعدد التهديدات، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية، وطرد الدبلوماسيين، واستخدامات القوة المسلحة ومدى انخراط الدولة في ذلك سنويًا[٤].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٤.

(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٦.

(4) Margaret conwayy, and Frank B. Feigert, political analysis an introduction, second edition (Boston: Allyn and Bacon, INC, 1976), pp. 21-22.

ونقسم المتغيرات إلى ثلاث أنواع:

١- متغير أصيل أو مستقل **independent variable**، وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقات به.

٢- متغير تابع Dependent variable، وهو الذي تتوقف قيمته على قيم متغيرات أخرى، ومعنى ذلك أن الباحث حينما يحدث تعديلات على قيم المتغير المستقل تظهر نتائج تلك التعديلات على قيم المتغير التابع ونستطيع أن نقدم المثال التالي: كلما ازداد عدد جماعات المصلحة في الدولة (متغير مستقل) ارتفع مستوى الإنفاق الحكومي على برامج الرفاه الاجتماعي (متغير تابع).

٣- متغير وسيط: وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغيرين: الأصيل والتابع، والمثال على ذلك أن النشاط في المثال السابق يعتبر متغيراً مستقلاً.

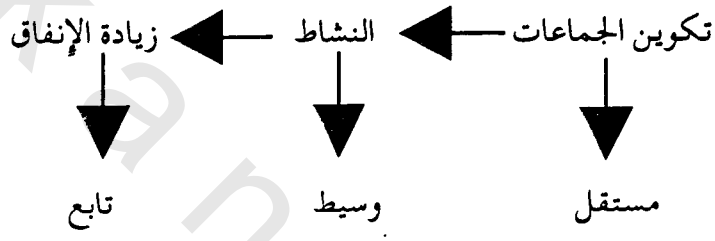

وتؤثر قيمة المتغير الوسيط في القوة والعلاقة بين المتغيرين، المستقل والتابع واتجاهها [1].

١١- المقاييس والمؤشرات indices et indicateurs

القياس يعني بصفة عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها، وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلاً للملاحظة والقياس، وتكون هناك وسيلة محددة لقياسه، وحيث إن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديدا دقيقًا، لذلك، فإن أولى خطوة في هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة

---

(١) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤)، ص ص ٦٥-٦٦.

الملاحظة وخاضعة للقياس أي: تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات»[1].

ويمكن التفريق بين المقياس(Indice) الذي يعبر عن تناسق مجموعة من المؤشرات. فمثلاً نتحدث عن مقياس الممارسة الديمقراطية من خلال مؤشرات؛ عدد الصحف المستقلة، والتنظيمات الطوعية، أما المؤشر indicateur فهو العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة يُعَدُّ مؤشراً من مؤشرات مقياس الديمقراطية مثلاً.

فعملية القياس مهمة للبحث العلمي، ذلك أنّها تقيم الجسور والعلاقات بين الافتراضات النظرية والواقع الإمبريقي الذي نستهدف فهمه وتفسيره. إننا كثيراً ما نستخدم مفاهيم نظرية ولكنها تظل قاصرة الدلالة العملية ولكن تزداد أهمية حينما نضفي عليها قيمًا تحاول الإحاطة بها، فمثلاً يمكننا أن نقيس الحرمان ونرى مدى الارتباط بينه وبين العنف السياسي كما فعل «جور» Gurr في مناطق مختلفة[2]. غير أن التعامل مع المقاييس والمؤشرات يحتاج إلى مزيد من الحيطة والحذر خاصة في ميدان الدراسات الاجتماعية، فباني المؤشر أو المقياس يفعل ذلك من خلال منظوره الفكري والمعرفي للأشياء.

١٢- **النموذج المعرفي** paradigm« كما يستخدمه «طوماس كوهن Thomas kuhn» مجموعة متالفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معيّن وتمثل تقليداً بحثيًا كبيراً أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشداً أو دليلاً يقود الباحثين في حقل معرفي ما»[3].

إن بناء النظريات وصياغة المناهج لا تعدو أن تكون انعكاسًا لنمط الفكر السائد في مجتمع علمي معين، ومن ثم فإن إدراك خلفيات النظريات والمناهج والمداخل يقتضي منا أن

---

(١) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسيوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٥٥.

(2) Janet B. And Richard A., op. cit., pp. 61-62. -وانظر أيضا:

-Modeleine Grawitz, methodes des sciences sociales, ge` edition, (paris: Editions dalloz,1993), pp. 336-337.

(٣) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ٣٨.

نفحص الهيكل العام للنسق المعرفي الذي يضفي الشرعية على مجموع الطرق العلمية بما فيها النظرية التي تتحرك في إطار نموذج معرفي، وإن فحص المفاهيم يعد أمراً لازمًا لمعرفة ما تستبطنه النظريات والمناهج العلمية[1].

فالنموذج المعرفي هو منظور أو منظار بصفة أدق ينظر منه إلى الأشياء والقضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي. هذا المنظار المشحون بالقيم، والافتراضات، والتقنيات، والمفاهيم هو الذي يجعلنا ننظر إلى الأشياء بتلك الطريقة. إن مفهوم النموذج المعرفي وجد في الدراسات الاجتماعية منذ عهد قديم، إلاّ أنه تلقى دفعة قوية على يد «طوماس كون» في كتابه بنية الثوارث العلمية The structure of scientific revolutions الصادر سنة (١٩٦٢) وقد كان له أبعد الأثر في الدراسات الاجتماعية اللاحقة. هذا المفهوم هو الذي يعكس العالم المنظور إليه، فالنموذج المعرفي هو بمثابة نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا نستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين اثنين ينظران إلى قضية واحدة، فسبب الاختلاف ذاك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما، وخير مثال على ذلك منظار «مالتوس» للتزايد السكاني، حيث اعتبر أن السكان يزدادون بمتوالية هندسية في حين أن الغذاء يزداد بمتوالية عددية ورتب على ذلك سياسات معينة، في حين أن منظار «ماركس» لمشكلة التزايد السكاني يختلف عن سابقه، ويُرْجع ذلك إلى قانون الملكية واستغلال فائض القيمة[2].

والنماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتريها التغير عند فشل نظرياتها عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة، فتظهر نماذج جديدة.

١٣ـ **الاستنباط Deduction**: يعني «مجموعة الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة إلى الخاص، فهو مجموعة من عمليات ذهنية تدور كلها في العقل بمنأى عن الواقع، فهي تبدأ من فكرة عامة شائعة أو مبدإ عام....، إنها عمليات استنباط النتائج

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٥.

(2)Kenneth D. Bailey, Methods of social research third Edition, (New york: Free press, 1987), pp. 24-25.

من مقدماتها المنطقية»[1].

فالاستنباط ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فهو ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية، والتي تمهد للفروض القابلة للاختبار[2].

١٤- **الاستقراء induction**: «ويمثل هذا الشكل النموذج الثاني للاستدلال المنطقي وهو يعكس وجهة النظر الوضعية في الاستدلال، حيث تستمد النظرية مقومات بنائها من استقراء الوقائع ولهذا الاتجاه أساسه الرياضي، حيث يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصولاً إلى الكل»[3]. فهو يتبع أسلوب الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض وجمع البيانات عن الظواهر محل الدراسة لينطلق بعد ذلك إلى التعميم.

إنَّ كلاً من الاستدلال والاستقراء ضروريان للبحث العلمي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما. فإذا كان الاستقراء هو مساءلة الواقع عن الحقيقة التي يستهدفها الباحث ويظل دور هذا الأخير مجرد الملاحظ لوصف ذلك الواقع المختبر، فإن عملية استخلاص العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر يحتاج إلى الاستدلال الذي يقوم بدوره في الانتقال إلى عمليات التعميم. فعمليات التدليل العقلي وحدها القادرة على الذهاب بنتائج الاختبار الذي ليس في وسعه إلاَّ تناول حالات من الظواهر محدودة (الاستقراء الناقص) إلى مستوى التعميم. أي: الانتقال بنتائج الاستقراء لحالات محدودة إلى تعميم تلك القوانين على الحالات المشابهة ولو لم تختبر وهذا لا يتم إلاَّ عبر عملية الاستدلال الاستنباطي. لذلك، فإن المنظور الحديث في البحث العلمي يجمع بين الاستقراء والاستنباط في استدلالاته، أي يجمع بين الاستقراء الاختباري والاستنباط الذي يعتمد التدليل العقلي[4].

---

(١) محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسية، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩)، ص ص ١١٧-١١٨.

(٢) السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣) ص ٣٢.

(٣) المكان نفسه.

(٤) محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ص ١١٩-١٢٠.